الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
هيئة نزع السلاح

الجلسة ٢١٩
الاثنين، ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

افتتاح الدورة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعلن افتتاح الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود في البداية أن أشكر بكل إخلاص جميع أعضاء هيئة نزع السلاح على انتخابهم لي رئيسا. فهم إذ يفعلون ذلك قد خلعوا عليّ شرفا فريدا وامتيازا. وأود أن أعرب أيضا عن امتناني لأعضاء المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية لترشيحهم لي، ولا سيما وفد سلوفاكيا لموقفه البناء.

إن قدومي إلى هيئة نزع السلاح يشبه إلى حد كبير، بالنسبة لي، العودة إلى الوطن. وآمل أن يصبح قدومي إلى الهيئة، بعون أعضاء اللجنة وتفهمهم، عودة ممتعة إلى الوطن، إن لم تكن عودة رائعة. وسأعتمد مرة أخرى على تفهم اللجنة ومشاركتها النشطة ودعمها في تصريف مسؤولياتي.

واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن تقديري الخاص لسلفي في هذا المنصب، السفير أندلفو غارسيا ممثل كولومبيا، على مساهمته الممتازة والقيمة إبان رئاسته لهيئة نزع السلاح.

وقبل أن نتناول أول بند في جدول أعمال اليوم، اسمحوا لي بأن أعرب، باسم جميع أعضاء اللجنة، عن أصدق الترحيب وأحره بالسيد جين يونغجيان، وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، وهي الإدارة المسؤولة عن خدمة هيئة نزع السلاح؛ وبالسيد جايانتا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي ستوفر إدارته دعما موضوعيا لدورة الهيئة؛ وبالسيد فلاديمير بتروفسكي، أمين عام مؤتمر نزع السلاح. إن وجود موظفي الأمم المتحدة الكبار والدبلوماسيين المحترمين دوليا هؤلاء يؤكد مرة أخرى أهمية هيئة نزع السلاح عموما والآمال العراض التي تعلقها الدول الأعضاء على هذه الدورة بصفة خاصة. ونحن نشكرهم على إبداء الدعم هذا.

إضافة إلى ذلك، لايسعني إلا أن أثني على موظفي الأمانة العامة، وبصفة خاصة على أمين هيئة نزع السلاح، السيد ألاسانيا، على ما قاموا به من أعمال تمهيدية، وعلى الوثائق الملائمة التي أعدوها، وعلى التزامهم الثابت بأعمال الهيئة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

في العقود الماضية، شهد المجتمع الدولي فترات من المواجهة وسباق التسلح المتصاعد. إلا أن حكمة المجتمع الدولي وخبرته المتراكمة ساعدتا البشرية على وقف ذلك الاتجاه وعلى إعادة النظر في الماضي، فتمكنت بذلك من الاستعداد لدخول الألفية الثالثة وقد حققت إنجازات هامة في مجالي نزع السلاح والأمن. وقد تم التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، كما جرى تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى ـ وحدث كل ذلك في العامين الماضيين فقط. وما فتئ عدد الدول التي تنضم إلى هذه الصكوك الدولية الهامة يتزايد بانتظام.

وأود أن أرحّب اليوم بوجه خاص بحدث جاء، على حد علمي، متزامنا ـ وأرجو ألا يكون ذلك بمحض الصدفة ـ مع افتتاح هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح. فحسب ما ورد إليّ من معلومات، أودع هذا الصباح وفدا المملكة المتحدة وفرنسا صكي مصادقتهما على الإنضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لدى الأمين العام.

ومعروض على الهيئة عدد من القضايا الموضوعية المتعلقة بنزع السلاح. وفي هذه السنة، التي تصادف الذكرى الثلاثين للتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذكرى الخامسة والثلاثين لمعاهدة الحظر الجزئي على التجارب النووية، يكتسي موضوع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أهمية متعاظمة. إن التقدم المحرز مؤخرا في وضع الاتفاقات والتقيُّد بها بشأن هذه المناطق يبين بوضوح رغبة المجتمع الدولي في إرساء أسس نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها. ويتضح ذلك بالتأكيد من أن الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة قد اتخذت بالفعل ستة قرارات تتناول هذا الموضوع. وإلى جانب المناطق الخالية تقليديا من الأسلحة النووية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ، بدأت مبادرات إقليمية جديدة تظهر، حيث أن ما بوسعها أن تحققه لايزال كبيرا دون شك.

ورغم وجود بعض الإختلافات في النهج المتبعة حول أهداف دورة الجمعية العامة الإستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، وجدول أعمالها، وتوقيتها، تجد الهيئة أن من المشجع وجود حاجة مشتركة، على مشارف الألفية الثالثة، لاستعراض الإنجازات والإخفاقات ولوضع توصيات من أجل المستقبل. وسأعتمد على حكمة جميع الوفود ومرونتها في التوصل إلى حلول بتوافق الآراء للجوانب التي لا يزال يتعين الإتفاق بشأنها. وأحث الوفود، في تصديها لهذه القضية، على أن تعي أن هذه هي المرة الثالثة التي ينظر فيها في هذا البند، وأنه لا بد للهيئة من أن تفرغ منه.

إن وضع "مبادئ توجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون"، أمر مهم للغاية. والمشاكل الحادة المرتبطة بالأسلحة التقليدية منتشرة على نطاق واسع وتؤثر بوضوح في الأمن ونزع السلاح الدوليين. إن الهيئة، بتوفيرها مبادئ توجيهية للمجتمع الدولي في هذا الموضوع، ستزيد بطريقة موضوعية المساهمة التي سبق أن قدمتها عندما صاغت المبادئ التوجيهية بشأن تدابير بناء الثقة وعمليات نقل السلاح.

إن أنشطة هيئة نزع السلاح لها أهمية كبيرة في هذه المرحلة الحاسمة. وللهيئة دور فريد وعظيم بصفتها هيئة دولية عالمية تتيح إجراء بحث متعمق لإيجاد الحلول لمشاكل في مجال نزع السلاح اعتمادا على أوسع مشاركة ممكنة للدول وحكمتها المتضافرة. وتواجه الهيئة في الوقت نفسه، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء تحديا يتمثل في ضرورة أن تقوم بتنشيط أعمالها وترشيدها وتبسيطها. وآمل أن تصل الدول الأعضاء فيما بينها إلى فهم عام بشأن كيفية السعي لتحقيق هذا الهدف.

إنني على اقتناع بأن المقررات التي سيتم التوصل إليها واعتمادها في هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح ستقرب المجتمع الدولي خطوة أخرى من بناء العالم الآمن الذي يستحقه.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لعل أعضاء الهيئة يتذكرون أنه جرى، خلال الدورة التنظيمية، النظر في جدول الأعمال المؤقت المعروض الآن على الهيئة وتم اعتماده. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الهيئة ترغب في إقرار جدول الأعمال المؤقت كما يرد في الوثيقة A/CN.10/L.42.

أقر جدول الأعمال.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد نظرت الهيئة، خلال دورتها التنظيمية، في عدد من المسائل

التنظيمية شملت جدول الأعمال المؤقت، وتشكيل مكتب لدورة عام ١٩٩٨، وإنشاء ثلاثة أفرقة عاملة معنية بثلاثة بنود موضوعية من جدول الأعمال، وتعيين رؤساء الأفرقة العاملة، والبت في موعد وفترة انعقاد الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨.

وفي هذا الصدد، انتخبت الهيئة إكوادور وأيرلندا وبيرو نوابا لرئيس الهيئة والسيد فايسي سكراجيتش ممثل كرواتيا مقررا لدورة عام ١٩٩٨.

إن الرئيس وأعضاء المكتب يواصلون الآن إجراء مشاورات لملء الشواغر المتبقية في المكتب وفي رئاسة الهيئات الفرعية. وأغتنم هذه الفرصة لأحث المجموعات الإقليمية ومنسقيها على الإسراع قدر الإمكان في تقديم اقتراحاتهم بالنيابة عن مجموعاتهم بغية إنهاء هذا الجزء من عملنا الهام. وأتوقع أن ننهي هذا العمل بحلول صباح الأربعاء، ٢ نيسان/أبريل.

وأود أن أبلغ أعضاء الهيئة بأنه نتيجة المشاورات المكثفة التي أجريناها فيما بين المجموعات، تلقينا ترشيحا من مجموعة إقليمية. وفي هذا الصدد، أعطي الكلمة لممثل البرتغال.

السيد فينهاس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد بلادي، بوصفه رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أن يبلغ الهيئة بأن المجموعة تؤيد ترشيح السيد ميغيل أغويري دي كارسير، من الوفد الأسباني، لمنصب رئيس الفريق العامل الأول المعني بمسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى على هذا الترشيح. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الهيئة ترغب في انتخاب السيد ميغيل أغويري دي كارسير، ممثل اسبانيا، رئيسا للفريق العامل الأول.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أتقدم بأحر تهانئي إلى العضو الجديد المنتخب لرئاسة أحد الأفرقة العاملة، السيد أغويري دي كارسير، على انتخابه.

أود أن أناقش الآن البرنامج العام لعمل الدورة الراهنة، المعروض على الهيئة في الوثيقة A/CN.10/1998/CRP.1. إن برنامج العمل جدول زمني استدلالي لعمل الهيئة، وهو عرضة لإجراء أية تعديلات قد تكون ضرورية. وفيما يتعلق بالجدول الزمني للعمل، فإن الأمانة العامة أعدت وعممت الجدول الزمني الأولي عن الأسابيع الثلاثة كلها لعمل الهيئة. وهذه الأوراق الثلاث غير الرسمية استدلالية أيضا. غير أن الجدول الزمني للأسبوع الأول سيبقى دون تغيير. أما فيما يتعلق بالأسبوعين الثاني والثالث، فإن المكتب سيقرر هاتين الورقتين غير الرسميتين بالتشاور مع رؤساء الأفرقة العاملة. وستعاود الأمانة العامة، بعد ذلك، إصدار الورقتين بعد إدخال التغييرات اللازمة، إن وجدت.

أما فيما يتعلق بتخصيص مدة معينة لكل بند من بنود جدول الأعمال، فسيراعى مبدأ المساواة مع المرونة للأغراض العملية. ومثلما ذكرت سابقا، سيُراعي الجدول الزمني الأسبوعي وبرنامج العمل احتياجات كل هيئة فرعية عن طريق إجراء مشاورات مع رؤساء الأفرقة العاملة. مع ذلك، ولما كان البندان ٤ و ٦ ينظر فيهما للعام الثاني، وحيث أنه سيتعين بذل كل جهد للانتهاء من البند ٥ بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وهو في سنته الثالثة والأخيرة، يمكن للمرء أن يتوقع أن يحتاج الفريق العامل المعني بهذا البند إلى عقد المزيد من الجلسات. وإذا تطلب الأمر ذلك فسيحظى الفريق طبعا بكل اعتبار وتعاون من أجل التكيف مع برنامجه الحافل.

ومثلما يلاحظ الأعضاء في الوثيقة A/CN.10/1998/CRP.1 التي تتضمن برنامج العمل العام، خصصت أربع جلسات للتبادل العام للآراء. وأود أن التمس من الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات أن تدرج أسماءها في قائمة المتكلمين لدى الأمانة في أقرب وقت ممكن. والموعد النهائي لإدراج الأسماء في القائمة هو الساعة ١٨/٠٠ من اليوم. وبلغت أيضا بأنه ينبغي توفير ٢٥ نسخة من البيانات للأمانة.

إذا لا يوجد اعتراض، فسأعتبر أن الهيئة ترغب في المضي في العمل على هذا النحو.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أناشد جميع أعضاء هيئة نزع السلاح أن يحضروا جميع الجلسات المقررة للهيئة في الموعد المحدد بغية استخدام موارد المؤتمرات بكفاءة.

وفيما يتعلق بوثائق الدورة الراهنة، أود أن أشير إلى أن تقرير هيئة نزع السلاح للعام الماضي المقدم إلى الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، والوارد في الوثيقة A/52/42، فضلا عن وثائق مدرجة في التقرير، ستكون بمثابة وثائق أساسية هامة لهذه الدورة.

إن التقارير السابقة التي أصدرتها الهيئة ستكون بالتأكيد مفيدة أيضا كمرجع، لا سيما فيما يتعلق بالنظر في البند المتعلق بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وفي سياق المداولات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال، ولا سيما البندان ٤ و ٦، التي ينظر فيها للسنة الثانية، تتوقع الهيئة عددا من الوثائق الجديدة التي تقدمها الوفود. وأحث تلك الوفود على تقديم أوراق العمل التي تقترحها إلى الأمانة في أسرع وقت ممكن من أجل إعطاء الوقت الكافي لتجهيزها.

وكما جرت العادة في السنوات الماضية، نرحب بحضور المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب في الجلسات العامة والجلسات التي تعقدها اللجنة الجامعة لهيئة نزع السلاح.

التبادل عام للآراء

السيد ياماغوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لكوني المتكلم الأول في هذه السلسلة من البيانات العامة التي يُدلى بها في الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح هذا العام. ويحدوني أمل صادق في أن نتمكن، عن طريق مداولاتنا، من إضافة شيء مفيد إلى الإنجازات التي شهدناها في نزع السلاح في مختلف الأطر - ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وبوسعي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أنكم ستحظون بكامل دعم وفد بلادي وتعاونه من أجل أن تسفر هذه الدورة عن نتيجة ناجحة.

واسمحوا لي أن أبين وجهات نظر وفد بلادي بشأن المواضيع الثلاثة لدورة هذا العام. وسأبدأ بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح.

استمعنا مؤخرا في أوساط نزع السلاح إلى ملاحظات عديدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والواقع أن هذه الأسلحة أصبحت الأدوات الأساسية في أعمال العنف وهي تتسبب في وقوع عدد كبير من الضحايا. وأن توفر هذه الأسلحة بسهولة يفضي إلى تكديسها، ويتصف، في حد ذاته بطبيعة مزعزعة للاستقرار.

ونشهد أيضا محاولة للتصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو شامل. فوفقا لقرار الجمعية العامة ٥٠/٧٠ باء لعام ١٩٩٥، شكل فريق من الخبراء الحكوميين برئاسة السفير دونواكي، ممثل اليابان، ورفعت نتائج الدراسة التي أجرتها إلى الجمعية العامة في العام الماضي.

ويتضمن التقرير مجموعتين من التوصيات. المجموعة الأولى تتعلق بتدابير لخفض تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار ونقلها في مناطق معينة من العالم حيث وقعت أو تقع فيها صراعات. وفي هذا السياق، وجد الفريق أن النهج الذي انتهجته الأمم المتحدة في مالي ودول غربي أفريقيا المحيطة بها هو نهج هام. وجدير بالذكر أيضا أن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنشأت عام ١٩٩٥ فرقة عمل خاصة تعنى بالصراعات والسلام والتعاون الإنمائي، وهي تعكف منذ عام ١٩٩٦ على وضع مبادئ توجيهية تتعلق بالصراعات والسلام والتعاون الإنمائي.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالمؤتمر الدولي المعني بنزع السلاح المستدام من أجل التنمية المستدامة، المقرر عقده في بروكسل في شهر تشرين الأول/أكتوبر في إطار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويؤكد الفريق، في إحدى توصياته، على أهمية وضع مبادئ توجيهية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنشطتها لتسريح الجنود بعد انتهاء الصراع مع تشديد خاص على جمع الأسلحة الصغيرة والخفيفة والتخلص منها. وبلدي يولي أهمية فائقة لهذه التوصية، وأود العودة إلى هذه النقطة في المناقشة في الفريق العامل الثالث.

وتتعلق المجموعة الثانية من التوصيات بمنع تكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المستقبل. وفي هذا الصدد وجد الفريق أن المبادئ التوجيهية بشأن عمليات النقل الدولي للأسلحة التي اعتمدتها الهيئة في عام ١٩٩٦ ممتازة ولا توجد ضرورة لتنقيحها أو تحسينها.

وفي العام الماضي، من باب متابعة تقرير الفريق، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٢/٣٨ ياء. ومرة أخرى طلبت أن يعد الأمين العام، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين، تقريرا يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وقد أبلغنا بأنه سيتم قريبا تعيين أعضاء هذا الفريق الجديد. وتسهيلا لعملهم ستستضيف اليابان حلقة عمل في هذا العام.

ثمة جهود محددة أخرى جارية في محافل شتى. ففي شهر نيسان/أبريل من هذا العام عقد في النرويج مؤتمر دولي بشأن فرض وقف طوعي على عمليات نقل الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا. ويتصل بالموضوع

قيد البحث أيضا الندوة التدريبية التي كانت ألمانيا قد طرحت فكرتها والتي من المقرر عقدها في شهر حزيران/يونيه من هذا العام، والتي تركز على وسط أفريقيا وتشدد على أهمية المدربين في مجال بناء السلم عن طريق تدابير عملية لنزع السلاح.

وعموما لا بد لمظاهر القلق هذه أن تدفع مسائل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتدابير العملية لنزع السلاح إلى أولوية أعلى في جدول أعمالنا لنزع السلاح. وقد سبق لهيئة نزع السلاح أن قدمت بعض الإسهامات في هذا الصدد وسوف تواصل ذلك على النحو الواجب. إن هذه الجهود التي تبذل في محافل مختلفة لا يستبعد بعضها بعضا لكن من الطبيعي أنه يلزم التنسيق فيما بينها حتى تحقق فائدتها القصوى.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية. إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعبر عن الأماني المعرب عنها إقليميا من أجل إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي في نهاية المطاف. كذلك فإن المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن تكون أداة لتعزيز عدم الانتشار النووي وكذلك لتوفير ضمانات أمنية ذات طبيعة ملزمة قانونا للدول غير الحائزة لأسلحة نووية في المنطقة المعنية. وكانت بلدان عديدة، من بينها اليابان، قد أعربت في دورة العام الماضي لهيئة نزع السلاح عن آرائها بشأن معايير إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تكون فعالة. ونرى أن هذه المعايير ذات أهمية كبيرة لدى النظر في مثل هذه المناطق مستقبلا.

أولا، إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن يلقى الدعم من جانب جميع البلدان المعنية، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وثانيا، إن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية يجب ألا تعرض للخطر بأي حال السلم أو الأمان في المنطقة المعنية أو في العالم بأسره. وثالثا، ينبغي أن تتخذ في المنطقة تدابير وقاية بما في ذلك تدابير تفتيش وتحقق. ورابعا، ينبغي أن يكون إنشاء المنطقة متفقا مع مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك حرية الملاحة في أعالي البحار. وعلى أساس هذه المعايير يدعم بلدي إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية.

وفيما يتصل بمسألة عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح ينص قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ واو، في الواقع، على أن الجمعية العامة تقرر عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح رهنا بنشوء توافق آراء على أهدافها وجدول أعمالها. ويقضي القرار بأن تعيين التاريخ المحدد لعقد الدورة الاستثنائية والبت في المسائل التنظيمية المتصلة بها يتوقفان على نتيجة مداولات هيئة نزع السلاح في هذه الدورة الموضوعية. ومن الواضح أن هناك وفودا عديدة تروق لها فكرة عقد دورة استثنائية مكرسة لقضية نزع السلاح، خصوصا وأن البشرية شهدت مؤخرا نهاية الحرب الباردة وستشهد قريبا بداية ألفية جديدة.

إن المنجزات والتطورات التي تحققت مؤخرا في مجال نزع السلاح، إذا ما نظرنا إليها على المدى الطويل، جديرة بالثناء حقا. إذ يجري حاليا إحراز تقدم ملحوظ في مجال تخفيض الأسلحة النووية. وفي عام ١٩٩٥ مددت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، إلى جانب استحداث آلية لتشجيع المزيد من تدابير نزع السلاح النووي. وفي نيسان/أبريل الماضي شهدنا بدء سريان اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، كما أن اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تزاول أعمالها حاليا. ونحن ندرك أن عقد دورة استثنائية يمكن أن يحفز المزيد من التطورات في مجال نزع السلاح إذا ما توصلنا إلى تفاهم مشترك على توقيتها وغرضها وجدول أعمالها. وفي السعي إلى بلوغ هذا الفهم الجماعي من الضروري صوغ اتفاق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. كذلك يتعين علينا أن نأخذ في حسباننا أن عقد دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح ستترتب عليه تبعات مالية ضخمة.

وإذ اختتم بياني اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز مسألة ترشيد عمل هيئة نزع السلاح. إننا نرحب بمبادرة وكيل الأمين العام الجديد لشؤون نزع السلاح، السيد دانا بالا، بإلقاء نظرة جديدة على دور هيئة نزع السلاح. وسيتعين علينا أن ننظر في الوقت المناسب في نتائج جهوده. ووفدي لا يعتزم أن يحكم مسبقا على النتائج، بيد أنني أود أن أقول إن وفدي يفضل أن تكون فترة الجلسات المضمونية للهيئة أقصر. ويشاطر هذا الرأي العديدون من مريدي قضية نزع السلاح - وكلنا في هذه القاعة من المريدين لقضية نزع السلاح - حيث أن إسهاماتهم الإبداعية الممكنة يعرقلها عبء الحضور في سلسلة لا تنقطع من الجلسات في شتى محافل نزع السلاح.

السيد سوتار (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص والبلدان المنتميان إلى منطقة التجارة الأوروبية الحرة

والعضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج.

أود، بداية أن أعرب عن أصدق التهانئ لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٩٨. كما أعرب عن أطيب تمنياتي لسلفكم، السفير غارسيا سفير كولومبيا، على إدارته الماهرة لدورة العام الماضي.

إذا نظرنا إلى دورة العام الماضي لوجدنا أن مناقشات متعمقة جرت فيها بشأن جميع البنود الموضوعية الثلاثة لنزع السلاح، وكان بين تلك البنود بندان جديدان، ولذلك تركزت المناقشة على إرساء الأسس لعمل أكثر موضوعية في المستقبل، نأمل أن يؤدي إلى التوصل إلى مبادئ توجيهية متفق عليها. لكن لم يتمكن أي من الأفرقة العاملة الثلاثة أن يعتمد سوى تقرير إجرائي واحد، وحتى اعتماد تلك التقارير الإجرائية تم بصعوبة كبيرة. وكما أوضحت رئاسة الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت، نحن نشعر بالقلق إزاء هذا التطور، ونحث جميع الوفود على الإقبال على دورة هذا العام بروح بناءة أفضل وأكثر مرونة.

وفي هذه السنة سيكون مدرجا في جدول أعمال هيئة نزع السلاح أحد البنود في سنته الثالثة، ألا وهو الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح؛ وإثنان من البنود في سنتهما الثانية، وهما البندان المتعلقان بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية والمبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على توطيد السلم في سياق قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ زاي.

إن أعضاء الاتحاد الأوروبي لا يزالون يولون أهمية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية مما يعزز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. والتقدم الذي أحرز في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة، والدعم الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية، يستحقان الثناء. فقد استقرت الآن تماما أسماء تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبيليندابا في قاموس نزع السلاح والحد من الأسلحة. وفضلا عن ذلك، لا تزال الدول الحائزة للأسلحة النووية مستمرة في حوار بنّاء مع بلدان جنوب شرق آسيا بشأن معاهدة بانكوك. وبدأ التحرك أيضا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وقد وضعت مناقشات السنة الماضية التي جرت في هيئة نزع السلاح المعايير لمزيد من المناقشة الموضوعية في هذه السنة. وقد تشمل مناقشة هذه السنة المقترحات المتعلقة بمناقشة الموضوعات المدرجة في التقرير النهائي للعام الماضي، وتبنى على أساس المساهمات العديدة المفيدة التي قدمت في السنة الماضية. ومن بينها قائمة الاتحاد الأوروبي للعناصر المفضية إلى نجاح إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وفي هذه السنة ستعالج هيئة نزع السلاح للمرة الأخيرة موضوع الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وجميعنا نتناول هذا الموضوع في أعقاب صدور قرار للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع بتوافق الآراء لأول مرة منذ عام ١٩٩٤: وهو القرار ٣٨/٥٢ واو. ويحدو الاتحاد الأوروبي أمل وطيد في أن يتواصل هذا التطور الجدير بالترحيب خلال أعمال هيئة نزع السلاح ليتسنى اختتام هذا البند بنجاح في هذه السنة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتقد بأنه ينبغي للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح أن تنظر إلى موضوعات نزع السلاح وعدم الانتشار في إطار البيئة الأمنية لعالم اليوم والغد، بينما نحن على أبواب الألفية الجديدة. والحاجة إلى وضع جدول للأعمال لنزع السلاح منقح وواقعي ومواكب معلومة تماما. وإذا ما كان للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح أن تحقق امكانياتها الحقيقية وألا تذهب نفس مذهب سالفتيها، ينبغي أن يكون هناك توافق في الآراء بشأن أهدافها. وبعبارة أخرى ينبغي للمجتمع الدولي أن يتفق على ما يريد أن يحصل عليه من الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وينبغي ألا تعقد الدورة الاستثنائية ما لم يتحقق هذا التوافق في الآراء؛ لأن انعقادها في هذه الحالة يكون مدعاة لفشل لا نستطيع أن نتحمله. أما بالنسبة للدورة الاستثنائية نفسها، فلا يزال الاتحاد الأوروبي يعتقد أن جدول أعمالها ينبغي أن يوازن بين الموضوعات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل والموضوعات التقليدية.

ولقد حاول الاتحاد الأوروبي في الماضي أن يبني الجسور بين الآراء المتعارضة بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في الجمعية العامة وفي هيئة نزع السلاح. وقدمنا أيضا عددا من الأوراق البناءة عما نراه طريقة للتقدم إلى الأمام. بل قدمنا في السنة الماضية ورقة عمل كان هناك كثيرون مستعدين لاعتمادها كأساس لتقرير الفريق العامل. ويتطلع أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من المناقشة البناءة في دورة هذه السنة ويأملون في أن تتمكن من الإسهام في تحقيق توافق الآراء الصعب المنال الذي طالما بحثنا عنه جميعا.

إن موضوع نزع السلاح التقليدي والحد من الأسلحة لا يمكن تجاهله. وفي السنوات الأخيرة شدد العديد من الأصوات المهمة، بما في ذلك صوت الأمين العام، على

أهمية معالجة مسألة الأسلحة التقليدية. ولذلك من المستصوب حقا أن تكرس هيئة نزع السلاح على الأقل جزءا من جدول أعمالها لأحد البنود التقليدية. وقد شهد العالم منذ أن اجتمعنا في المرة الأخيرة هنا تقدما هاما في الحملة من أجل حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. واحتل انتشار الأسلحة الصغيرة الآن مكانة مركزية. وأصبحت الآثار المروعة والمشاكل الناتجة عن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكدسها في مناطق معيَّنة معلومة تماما للمجتمع الدولي. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يستمرا في معالجة هذه المسائل. ونحن نؤيد توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة ونرحب بالتعيين المرتقب لفريق جديد من الخبراء، بغية تزويد المجتمع الدولي ببعض المبادئ التوجيهية العملية. والاتحاد الأوروبي نفسه يقوم باتخاذ تدابير عملية للمضي قُدما ببرنامجه المتعلق بمكافحة ومنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية: إذ ستُعقد حلقة عمل عن الأسلحة الصغيرة في الجنوب الأفريقي في الشهر المقبل.

وأهمية السلم والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي مسألة مسلَّم بها على الصعيد العالمي، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي أنشئ لإضفاء المزيد من الشفافية على عمليات نقل الأسلحة، وتحديد أماكن تكديسات الأسلحة الرئيسية التي تتسبب في زعزعة الاستقرار، والإسهام بالتالي في الدبلوماسية الوقائية، هو الآن في سنته السادسة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة مرة أخرى ليشجع جميع دوله الأعضاء على تقديم مرتجعاتها إلى هذا السجل. وعلاوة على ذلك، ينظر الاتحاد الأوروبي حاليا في مقترحات تتعلق بمدونة سلوك للاتحاد الأوروبي في مجال صادرات الأسلحة، لوضع معايير مشتركة عالية تحكم صادرات الأسلحة من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت المناسب أيضا سنشجع مصدري الأسلحة الرئيسيين الآخرين على اعتماد مدونة سلوك مماثلة.

والاتحاد الأوروبي يتطلع إلى السنة الثانية لهذا البند التقليدي بالذات، الذي بطبيعة الحال يتصل مباشرة بقرار الجمعية العامة بشأن توطيد السلم عن طريق تدابير عملية لنزع السلاح. والاتحاد الأوروبي يرحب باتخاذ القرار ٣٨/٥٢ زاي بتوافق الآراء. أما فيما يختص بالبند المتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فيرى الاتحاد الأوروبي أن مناقشة السنة الماضية المفيدة قد وضعت معايير لإجراء مناقشة موضوعية ومثمرة في هذه السنة. ففي السنة الماضية كانت غالبية المناقشة تتعلق بنطاق عملنا وهل ينبغي أن يكون ذلك طائفة واسعة من موضوعات نزع السلاح التقليدي أم يركّز على التدابير العملية لمرحلة ما بعد النزاع. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يؤمن بأن النهج الأخير سيثبت أنه الأكثر فعالية. ووضع مجموعة من المبادئ التوجيهية العملية، المتعلقة على وجه الخصوص بتدابير نزع السلاح، التي يمكن الركون إليها في مرحلة ما بعد النزاع، والتي يمكن أن تساعد في وضع هذه التدابير في إطار أكثر اتساقا لا يعالج الشواغل العاجلة فحسب بل يعالج أيضا الشواغل المتوسطة الأمد، من شأنه أن يكون إسهاما قيّما وجديرا بالاهتمام يمكن لهيئة نزع السلاح أن تسهم به. وهذا لن يكون تكرارا للعمل الجاري في محافل أخرى، وسيوفر موضوعا متميزا وملموسا، ويتناسب تماما مع الوقت المتاح لهيئة نزع السلاح ومع أساليب عملها. والاتفاق على هذه المجموعة من المبادئ التوجيهية سيعني مرة أخرى قطع شوط طويل نحو تنشيط هيئة نزع السلاح.

وقد نجحت هيئة نزع السلاح في السنوات القليلة الماضية في أن تعتمد عددا من المبادئ التوجيهية، وعلى وجه الخصوص، في عام ١٩٩٦، التقرير المقدم عن التوصيات المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. ومع ذلك، فإن إجراء تقييم نزيه لهيئة نزع السلاح في السنوات الأخيرة من المحتمل أن يبيِّن أننا، بوصفنا دولا أعضاء، قد فشلنا في أن نستخدم على الوجه الأكمل هذه الأداة ذات الإمكانية الهامة من آلية نزع السلاح. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه إذا كان لهيئة نزع السلاح أن تحتفظ بقيمتها بالنسبة للدول الأعضاء، ينبغي أن تفكر، كما تفعل جميع مؤسسات نزع السلاح الأخرى، في كيفية تحسين نفسها. وبالتالي فإننا نرحب ترحيبا حارا باعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر الماضي القرار ١٢/٥٢ باء بشأن إصلاح الأمم المتحدة والذي قرر، في جملة أمور، في الفقرة ٨، أن تجري هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة استعراضا لأعمالهما، ينجز قبل نهاية الدورة الثانية والخمسين، بغية "تنشيطها وترشيدها وتبسيطها". وعليه يأمل الاتحاد، وفقا لروح ذلك القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء، أن يخصص وقت كاف في دورة عام ١٩٩٨ لإجراء مناقشة تعقبها قرارات بشأن أفضل السبل لجعل هيئة نزع السلاح أكثر فعالية وإنتاجا. والاتحاد الأوروبي مستعد للإسهام على نحو بنّاء في هذه المناقشة.

وهناك شواغل أكثر عجالة للاتحاد الأوروبي تتمثل في الوقت المخصص لهيئة نزع السلاح هذا العام واستخدامنا إلى أقصى حد لخدمات المؤتمرات المخصصة لنا. وفي العام الماضي كانت نسبة الحضور ضعيفة في العديد من الاهتمامات وانتهت في وقت مبكر. وترك الجدول الزمني العديد من الثغرات التي كان يمكن أن تستخدم بصورة أكثر جدوى. وبالتالي ينبغي للأفرقة العاملة أن تلقى التشجيع من جانب رؤسائها من أجل التحرك بسرعة لإعداد النصوص. ونحتاج إلى المزيد من

تحسين أساليب عمل الهيئة وإلى استخدام الوقت والموارد المخصصة لعملنا الموضوعي بأكثر الطرق كفاءة وفعالية من الناحية الاقتصادية. وسيناقش الاتحاد الأوروبي بقوة من أجل تنظيم وقت الاجتماع أثناء دورة هذا العام بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية ولكي لا تستمر الدورة أكثر من ثلاثة أسابيع، بما في ذلك عرض واعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية وتقرير الهيئة نفسه. وهذا هدف يمكن تحقيقه تحت إدارتكم، أيها السيد الرئيس، وبدعم أعضاء المكتب الآخرين. والعديد من الوفود التي يشارك أعضاؤها في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ سيتمكن، بالتالي من المغادرة في وقت مناسب من أجل افتتاحه في جنيف في ٢٧ نيسان/أبريل.

وفي الختام، يتطلع الاتحاد الأوروبي للعمل بشكل بنّاء معكم، سيدي الرئيس، ومع مكتبكم ومع بقية الوفود خلال الأسابيع الثلاثة القادمة لإنجاح جميع البنود المدرجة في جدول أعمالنا وكذلك لإجراء مناقشة جادة بشأن الوجهة التي تتخذها هذه الهيئة الهامة في المستقبل.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود، بداية، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الهيئة للدورة الموضوعية لهذا العام. ونحن مقتنعون بأن اللجنة تحت قيادتكم ستمضي قُدما بنجاح في مداولاتها. وتحقيقا لتلك الغاية، بامكانكم أن تطمئنوا إلى تعاون وفد كولومبيا.

وأود أيضا أن أتوجه بتهانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لدورة الهيئة هذه.

وتبدأ الهيئة مداولاتها هذه السنة بعدد من العناصر الجديدة والهامة. ونرحب بإنشاء إدارة شؤون نزع السلاح، برئاسة السفير دهانابالا بصفته وكيلا للأمين العام، كما نرحب بالعزم على تنظيم الإدارة بطريقة عملية، مع إنشاء وحدات في نيويورك تتولى مهمة المسائل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، ونزع السلاح التقليدي والمراكز الإقليمية لنزع السلاح والإعلام، وإنشاء فرع في جنيف يتناول مؤتمر نزع السلاح. وهذا من شأنه أن يتيح لنا معالجة مختلف جوانب نزع السلاح بطريقة أكثر تخصيصا وتركيزا بينما يتم إيلاء المسألة المكانة التي تستحقها في إطار عمل الأمم المتحدة.

وفرصة الاشتغال على المسائل بصورة معمّقة والطابع الشمولي لتركيبها هما عنصران أساسيان من عناصر هيئة نزع السلاح وبعض فوائدها النسبية، كما كان متوخى في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. فهنا، تتبلور المسائل من أجل العمليات التفاوضية في المستقبل. وعلاوة على ذلك، لقد سبق للهيئة وأن حددت قائمة بالبنود المحتملة في جداول الأعمال في المستقبل، وبذلك تغلبت على الصعوبات التي برزت في الماضي بشأن هذا الموضوع.

وكان تعزيز الهيئة موضوع مداولاتها في ١٩٩٠، عندما جرت بعض التغييرات في طريقة أدائها. واتفقنا على أن عمل الهيئة يمكن تنظيمه بطريقة أكثر كفاءة. ونعتقد أنه بغية تحقيق مشاركة جميع الوفود على نحو ملائم، بما فيها الوفود الصغيرة، ومن بين مختلف التدابير التي يمكن اتخاذها، ثمة تدبير قد يكون مستصوبا وهو ألا تعقد الأفرقة العاملة اجتماعاتها في نفس الوقت.

وإننا نبدأ السنة الثالثة من العمل على البند المدرج في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ومن الواضح أنه على الرغم من أننا لم نتوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء بشأن الأهداف وبشأن جدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، فقد أحرز بعض التقدم في هذا المجال خلال الدورة الموضوعية التي عقدت في السنة الماضية. ومن الطبيعي أن يؤيد وفد بلدي موقف حركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذه المسألة. وبالمثل، نعتقد أن الوثيقة التي قدمها رئيس الفريق العامل بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح خلال الدورة الموضوعية الماضية تتضمن عناصر يمكن لنا أن نحرز تقدما بشأنها في مداولاتنا.

ومن المناسب على نحو واضح أن يجري الاضطلاع باستعراض كامل لحالة جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، ولتحقيق ذلك الغرض فإن المحفل المناسب هو من دون شك دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز الدور البنّاء لهيئة نزع السلاح في تطوير مواقف الدول الأعضاء بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح التي أدت إلى اعتماد القرار المتعلق بالموضوع بالاجماع أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

والبند المعنون "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات أو ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية" الذي أدرج في جدول أعمالنا بدءا من السنة الماضية، يعكس تزايد الأهمية الحالية لهذه المناطق. وليس ثمة شك في أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة

المعنية يعزز نظام عدم الانتشار النووي في إطار أهداف نزع السلاح النووي بينما يعمل على تعزيز السلم والأمن الدوليين على المستويين الإقليمي والعالمي.

وجرت مداولة مكثفة وبنّاءة أثناء انعقاد دورة الهيئة في ١٩٩٧، ويجب أن نستند إليها. ونحن على ثقة بأنه ينبغي أن يكون بالإمكان أثناء هذه الدورة الموضوعية، وفي الفريق العامل ذي الصلة، الاضطلاع على نحو أكبر بتحديد إطار المناقشة ونطاق المسائل مثل دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها أداة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار؛ وخصائص المنطقة، بما فيها تعريفها الجغرافي؛ والعلاقة بين المناطق الموجودة والمعاهدات؛ ودور التحقق وآليات التشاور والتفاوض؛ والعناصر المؤدية إلى إنشاء هذه المناطق.

ومن الأهمية بمكان أن تأخذ المداولات في الاعتبار نُهج المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأن تقدم توصيات ملموسة بهدف إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لم تُنشأ فيها بعد، بما فيها الشرق الأوسط ووسط آسيا وتعزيز نصف الكرة الجنوبي والمناطق المجاورة كمنطقة كبيرة خالية من الأسلحة النووية.

يبدأ البند المعنون "المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على توطيد السلم في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون" سنته الثانية من البحث في الهيئة.

وتشير التوصيات والمبادئ التوجيهية قيد المناقشة في الفريق العامل الى تدابير ملموسة لنزع السلاح التي يمكن لها أن تساهم في تكريس السلام في العمليات التي تشارك الأمم المتحدة فيها. وفائدة المبادئ التوجيهية واضحة وتتجاوز إطار العمليات المشار اليها آنفا. ولذا فإن ممارسة تحديد مَن قد يستفيد من هذه المبادئ التوجيهية خارج الأمم المتحدة هي ممارسة عقيمة ومعقدة، وعلاوة على ذلك ليست مفروضة ولا إلزامية.

ومن الواضح أنه ينبغي التأكيد على المجالات التي تقع في إطار نزع السلاح، وهو ميدان عمل هذه الهيئة. ومن الواضح أيضا أن علينا أن نستفيد الى أقصى حد ممكن من خبرة الأمم المتحدة في مختلف أرجاء العالم، لا في الصراعات نفسها فحسب، بل في عملية بناء السلام بعد الصراع أيضا. ويجب تحليل هذه التجربة بعناية لتجنب التعميمات غير المنتجة.

وفي الختام، أود أن أردد استعدادنا الكامل للتعاون مع الهيئة من أجل التوصل الى نتائج ملموسة. وهذه هي أفضل وسيلة لتقويتها تقوية شاملة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما زال وفدان مدرجين في قائمة المتكلمين لهذا الاجتماع. وأحث الوفود على إدراج أسمائها بالقائمة بصورة أكثر نشاطا لهذا الصباح ولاجتماع بعد الظهر، كيما نستطيع الاستفادة بشكل أكثر فعالية من الوقت المخصص لنا.

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أوجه اليك، سيدي الرئيس، أحر تهانينا، وكذلك الى الأعضاء الآخرين في هيئة المكتب الذين انتخبوا. وأؤمل أن تتوصل هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح الى الأهداف المنشودة في ولايتها بفضل كفاءتكم.

تتسم دورة هيئة نزع السلاح لهذا العام بأهمية خاصة نظرا للتأكيد المجدد من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة على نزع السلاح عن طريق رفع مركز شؤون نزع السلاح الى مرتبة إدارة شؤون نزع السلاح في المقر الدائم. ونهنئ السفير غايانتا دانابالا على تعيينه الذي هو جدير به بوظيفة وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح. ونتطلع الى العمل معه بصورة وثيقة. وإن جاز لي القول، استنادا الى معرفتي وتقديري لكفاءاته عبر السنين، فإنه يسرني إيما سرور أن أراه في منصبه الجديد هذا.

ويسرنا أيضا أن نرى المحافظة على مناصب رؤساء مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح، التي أيدها وفدي بشدة خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

مضت فترة من الزمن منذ أن انتهت الحرب الباردة. وكان لنهاية الصدع الإيديولوجي أثر طيب على آفاق نزع السلاح. وحان الوقت لننتهز الفرصة ولندفع بقضية نزع السلاح قدما عن طريق مفاوضات منطقية وعملية بين الدول. ومن المهم أن نبحث المسائل بعقول متفتحة وأن نحجم عن اتخاذ مواقف غير مرنة كما كان الحال عليه إبان الحرب الباردة.

وهيئة نزع السلاح هي الهيئة التفاوضية المتخصصة للأمم المتحدة التي أنيطت بها مهمة بحث مسائل معينة لنزع السلاح بحثا في العمق. ونحن نؤيد عمل هذه الآلية المتعددة الأطراف تأييدا شديدا. ونعتقد أن هناك مجالا في هذا المنتدى للعمل ذي الصفة المهنية في وئام. وسيكون للنتاج الأخير لهذا العمل أثر محدد إيجابي على سيناريو نزع السلاح في العالم. ونشعر أيضا أن قصر عمل دورات الهيئة على جدول أعمال مرحلي يتضمن

ثلاث مسائل هو فكرة جيدة. وسيسهم هذا في كفاءة عمل الهيئة.

وتلتزم بنغلاديش بموجب دستورها بتأييد مبدأ نزع السلاح العام الكامل. والقضاء التام على الأسلحة النووية هو هدفنا المعلن. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قالت رئيسة وزراء بنغلاديش، الشيخة حسينا، في أول بيان لها أمام الجمعية العامة:

"إن الأسلحة النووية شيء بغيض ولا محل له في عالم متحضر. وهذا الوعي متوفر بصورة واضحة، والرغبة في القضاء على هذه الأسلحة شيء ملموس ... وما نحتاج اليه الآن هو الشجاعة والثقة والمبادرة بمتابعة جدول أعمال نزع السلاح النووي بكل جدية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٤٠، صفحة ٩)

وفي نظرنا أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمكن لها أن تكمل الجهود العالمية المؤدية الى هدفنا النهائي وهو عالم متحرر من كل التهديدات النووية. والتطورات التي حدثت مؤخرا في ميدان المناطق الخالية من الأسلحة النووية ذات مغزى. ونعتقد أن الاحتفال مؤخرا بذكرى معاهدة تلاتيلولكو، وتوقيع معاهدة راروتونغا من جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وتوقيع معاهدة بيليندابا هي شهادة عملية بالالتزام المستمر للدول بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وإزداد إيماننا بهذا بدخول معاهدة بانكوك بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا مرحلة النفاذ في العام الماضي. ووضع إعلان ألماتي لعام ١٩٩٧ لرؤساء خمس بلدان في وسط آسيا الأساس لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. والقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الثانية والخمسين مؤيدة إنشاء هذه المنطقة يرسل أيضا إشارة إيجابية بشأن إمكانيات إنشائها.

وتقف بنغلاديش معجبة بهذه التطورات الإيجابية. وسيساعد عمل الهيئة بصدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية على دعم هذا الاتجاه الإيجابي. ونقدر اهتمام الوفود بمسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والذي أبدته بتقديم عدد كبير من أوراق العمل في دورة الهيئة في العام الماضي. ونؤمل أن تتمكن الهيئة من بحث المسألة هذه الدورة بحثا عميقا.

وندعو الى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وحان الوقت لكي يستعرض المجتمع الدولي تنفيذ الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة التي كانت أول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح، ولكي يقيم حالة الأمن الدولي ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة. وفي الوقت الذي ينبغي فيه أن يظل نزع السلاح أول الأولويات بالنسبة لنا، يجب علينا أن نتعرف على التحديات البازغة التي تطرحها علينا الحقبة الجديدة، وأن نشكل خطة عمل متفق عليها لمعالجتها بروح تعدد الأطراف الحقة. ونعتقد أنه لا يمكن معالجة موضوع نزع السلاح بالشمولية وبالدقة اللتين يستحقانه إلا بدورة استثنائية للجمعية العامة.

ومما يثبط الهمم أن عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح أصبح مسألة للجدل. ورغما عن هذا، فإنه مما يريحنا أن نلاحظ أن الهيئة، في دورتها الأخيرة، تمكنت من التوصل الى اتفاق عام بأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح ستنعقد، بشرط وجود اتفاق آراء حول هدفها وجدول أعمالها بطبيعة الحال. ونعتقد أن هذا تطور إيجابي. ورغما عن قيود الميزانية، فإن بنغلاديش تعتقد أن مثل تلك الدورة ستكون مفيدة في دعم قضية نزع السلاح العام الكامل. ونتوقع مخلصين أن الهيئة ستتمكن من التغلب على كل الاختلافات ومن تمهيد الطريق الى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح لتصبح حقيقة في فجر الألفية الجديدة.

وبينما تظل أسلحة الدمار الشامل تمثل أحد أكبر الأخطار التي تهدد الحضارة البشرية، لا يمكننا التغاضي عن الخسائر الفادحة التي تتسبب فيها الأسلحة التقليدية. إن عمليات التكديس المفرطة لهذه الأسلحة التي لا تتناسب مع الشواغل الأمنية المشروعة للبلدان تمثل أيضا عاملا رئيسيا آخر من عوامل زعزعة الاستقرار. ومنذ الحرب العالمية الثانية راح الملايين من البشر ضحية للأسلحة التقليدية في الحروب والصراعات الإقليمية. ومن المسلَّم به أن البلدان النامية هي المستخدمة الرئيسية للأسلحة التقليدية وأكبر ضحاياها في الوقت نفسه. ومن ثم، على البلدان النامية أن تسعى لحصر حيازتها لتلك الأسلحة في مستويات تبررها احتياجاتها الأمنية المشروعة ووفقا لتحديد الأولويات في استخدام مواردها. إلا أنه، اذا أريد حقا وقف انتشار الأسلحة التقليدية، فإن المسؤولية تقع أيضا على عاتق البلدان المصدرة للأسلحة التقليدية في ممارسة ضبط النفس عند بيع تلك الأسلحة. ويسعدنا أن نلاحظ أن الهيئة حققت تقدما مرضيا خلال دورة العام الماضي في عملها على وضع مبادئ توجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية. ونحن متفائلون بأن الشكل النهائي للمبادئ التوجيهية سيكتمل في دورة الهيئة هذه.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أركز على أهمية الشفافية في مجال التسلح. وأي جهد نبذله في مجال نزع السلاح - سواء كان ذلك في شكل معاهدات أو مجرد مبادئ توجيهية - لن يكون فعالا ما لم نتمكن من إنشاء نظام مضمون للشفافية في مجال التسلح. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن الشفافية ينبغي أن تطبق على نحو متوازن. وينبغي لها أن تطبق ليس فقط على حالة حيازتها، بل أيضا على حالات إنتاجها واستخدامها وتخزينها وتصديرها.

وتأمل بنغلاديش أن تكون هيئة نزع السلاح، في مداولاتها خلال الأيام المقبلة، على مستوى تطلعاتنا جميعا. وسنقدم إليكم دعمنا المطلق، يا سيدي الرئيس، في جهودكم التي تبذلونها من أجل نجاح الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨.

السيد وبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، يا سيدي، أن أتقدم إليكم بتهنئة وفد بلدي لكم على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح. وإدراكا منا لإخلاصكم لقضية نزع السلاح، فإننا على ثقة من أن أعمالنا ستحقق بفضل توجيهكم تقدما ونجاحا كبيرين. ونتقدم بالتهنئة أيضا لأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ونهنئ السفير جايانتا دانابالا على تعيينه الذي ناله عن جدارة في منصف وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

ومما لا مراء فيه أنه رغم أن انتهاء الحرب الباردة قد خفض خطر الحرب النووية، لم يؤد ذلك إلى إزالة الأخطار التي تمثلها الأسلحة النووية. وفي الشهور الأخيرة، شهدنا كوكبة من رؤساء الدول أو الحكومات السابقين، ومن كبار ضباط الجيش والبحرية السابقين، الذين قاد بعضهم قوات نووية، وهم يسترعون انتباهنا للقوة التدميرية المطلقة للأسلحة النووية. إن تعليقاتهم هي بيانات قوية تفصح عن الشاغل المشترك وتعبر عن التأييد المتصاعد لإلغاء الأسلحة النووية، وهو الهدف ذو الآثار العالمية الذي لا يزال يمثل ضرورة واجبة. وبالتالي، ينبغي أن يظل تركيزنا في خطة نزع السلاح منصبا بصفة رئيسية على السعي لإجراء تخفيضات أخرى كبيرة في المخزونات الحالية بغية القضاء الكامل عليها في آخر المطاف. وينبغي لنا العمل، في الوقت نفسه، على كبح الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية وعلى حظر المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة.

إن المساعي الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية أثبتت مرة أخرى نجاح المبادرات الإقليمية واتساع نطاق الاعتراف بها بوصفها مساهمات هامة في مجال نزع السلاح النووي. وتعبر أوراق العمل العديدة المقدمة في هذا الصدد عن الاهتمام المطرد لدول أعضاء كثيرة ليس فقط بإنشاء هذه المناطق في الأماكن التي لا توجد فيها، بل أيضا بتدعيم ما أنشئ منها في مناطق متعددة من العالم. وتتناول هذه الأوراق أيضا القضايا الأمنية والسياسية والقانونية التي ينطوي عليها إنشاء هذه المناطق وتحدد مسائل هامة لإجراء المزيد من البحث فيها خلال الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح. وما برح وفد بلدي يأمل في أن يسفر البحث المتعمق للأفكار والنهج المتعددة التي قدمت بالفعل عن تحقيق تقدم كبير في صياغة مبادئ توجيهية وتوصيات من أجل إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية بوصف ذلك وسيلة صالحة لتعزيز السلام والأمن، عالميا وإقليميا على حد سواء.

وأما فيما يتعلق بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، فإن الورقة الغُفل التي قدمتها حركة عدم الانحياز توفر إطارا واسعا بما فيه الكفاية للتوصل إلى فهم مشترك بشأن كيفية المضي في مهمة عقد هذه الدورة. وبينما تؤخذ في الحسبان المحاولات اليائسة التي قام بها المجتمع الدولي للحد من التسلح في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن عقد دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح سينسق هذه المساعي وسيوفر لنا فرصة لتقييم الحالة الدولية الراهنة، خاصة في ضوء الهدف الحيوي المتمثل في إنهاء سباق التسلح المطرد وتحقيق تقدم كبير في مجال نزع السلاح. كذلك سيوفر لنا عقد الدورة فرصة للتحقق من مدى تنفيذ أحكام المقررات والقرارات والمعاهدات. وفي هذه المساعي، فإن تقارير هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، فضلا عن استعراض قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومركز المفاوضات في المحافل ثنائية ومتعددة الأطراف كلها ستوفر مساهمات هامة.

وسيكون هذا التقييم مفيدا وسيمثل مصدرا للمعلومات، حيث أن من الممكن استخلاص استنتاجات قيمة من الإنجازات والإخفاقات خلال السنوات العشر الماضية. ومن ثم سيكون مفيدا أكثر لو تمكنا، في إطار بنود جدول الأعمال التي اقترحتها حركة عدم الانحياز، من أن نحدد العناصر الإيجابية والأفكار الثاقبة الجديدة التي اكتسبت خلال العقد الماضي في عملية نزع السلاح ونركز عليها، وأن نقر بالجوانب السلبية والانتكاسات، ونعطى بالتالي حافزا جديدا لجهودنا الجارية. ويستدعي ذلك اتخاذ موقف إيجابي وبنّاء إزاء كل من استعراض الماضي ووضع مبادئ توجيهية للمستقبل.

وفيما يتعلق بالمواضيع المحددة التي سينظر فيها في الدورة الاستثنائية، يجدر بنا أن نكرر أنه ينبغي

التركيز أكثر على مسألة نزع السلاح في جميع جوانبها. بيد أنه ينبغي أيضا تركيز الانتباه على قضايا أخرى أيضا تشمل، في جملة أمور، تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية. وينبغي للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح أن تعلن موقفها صراحة من الحاجة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وتدعيمه في ميدان نزع السلاح وأن تتفق على تدابير عملية لزيادة فعالية آلية نزع السلاح القائمة.

ومما لا شك فيه أن هناك حاجة واضحة وملحة لإعادة تقييم أساليب تفكيرنا ونهجنا إزاء نزع السلاح والقضايا المتصلة به. وسيتيح ذلك فرصة لتحقيق أمن جميع الدول بمستويات تسلح أدنى. إن المهمة الماثلة أمامنا تقتضي منا بصيرة وفراسة فيما يتعلق بأهدافنا وجدول الأعمال الذي سيوضع لدورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح. وتظل إندونيسيا على ثقة من أن الدول الأعضاء يمكنها أن تسعى على نحو مشترك للاستجابة لنداء الجمعية العامة، وأن تحاول إيجاد توافق في الآراء. وإن فعلنا ذلك، سيتسنى لنا المضي قدما بقضية الحد من التسلح ونزع السلاح.

إن المداولات التي جرت السنة الماضية بشأن البند الموضوعي الثالث من جدول أعمالنا عبرت عن شواغل عدد من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالنطاق والنهج التي يمكن تصورها بشأن قضية مسلَّم بأنها معقدة. ومن ثم، ستبدو المهمة عسيرة. وهي تستدعي، في جملة أمور، اتخاذ تدابير لبناء الثقة وضبط النفس في مجال التسلح للحيلولة دون نشوء القلاقل وعدم الاستقرار في المرحلة التي تلي انتهاء الصراع. وينبغي اتخاذ هذه التدابير، بالتنسيق مع برنامج لنزع السلاح، للقضاء على انتشار الأسلحة، ولمنع الحيازات غير المشروعة للأسلحة، ولتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في القوات المسلحة الموحدة. إن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تشارك في ضمان الأمن والاستقرار وفي إعادة بناء الاستقرار سيتعين عليها أن تنسق هذه التدابير وغيرها في نهج متكامل بغية تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ونرى أنه، سيتعين بالضرورة بحث هذه القضايا المعقدة على أعلى المستويات السياسية حتى تتطور إلى خطة عمل ملموسة.

وفي الختام، يعتبر وفد بلادي الأوراق التي قدمها رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة في العام الماضي نصوصا متوازنة يمكن أن توفر أساسا مفيدا لهيكلة مداولاتنا. ويمكن تكملة الأوراق هذه بأوراق العمل التي قدمتها بالفعل دول أو مجموعات دول، وحددت أيضا مسائل تتطلب مزيدا من الدراسة، وقدمت أفكارا ونهجا ومفاهيم جديدة. ونرحب أيضا بمساهمات جديدة ترمي إلى حل خلافاتنا. واذا ما أخذنا في الحسبان هذه الأشياء مجتمعة يمكننا، أن نتصور صياغة مبادئ ومبادئ توجيهية وتوصيات للتفاوض بشأن مسائل محددة لنزع السلاح. ولا شك أن اختتام هذه المساعي بنجاح من شأنه أن يسهم في الوفاء بالولاية التي أناطتها الجمعية العامة بهيئة نزع السلاح، ومن ثم يتبين بوضوح الاستخدام المتواصل لهذا المحفل ودوره الذي لا غنى عنه. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن لهيئة نزع السلاح أن تواصل إسهامها البنّاء في التقدم نحو تحقيق هدف الحد من الأسلحة ونزع السلاح. ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أهمية عمل الهيئة، لا سيما في هذه المرحلة الحرجة. ويتعهد وفد بلادي بتقديم دعمه المتواصل للمساعي المشتركة لتعزيز دور الهيئة في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.